

## الدور المتبادل بين الشعب والحكومة في تقدم المجتمع وتطوره على أساس القرآن الكريم ونهج البلاغة

*The reciprocal role of the people and the government in the progress and development of society, based on the Holy Quran and Nahj al-Balagha.*

**Asst. Lect. Abrar Hassan Kazar Al-Zaidi**  
University of Tehran, Faculty of Islamic Thought and Knowledge

م.م. أبرار حسن كزار الزيدي  
طالبة دكتوراه في جامعة طهران / كلية المعارف  
والفكر الإسلامي

[abrarhsnkzarbdyralzydy@gmail.com](mailto:abrarhsnkzarbdyralzydy@gmail.com)

**Asst Prof. Javad Eshaqian Durcheh**  
University of Tehran, Faculty of Islamic Thought and Knowledge

أ.م.د. جواد اسحاقيان درچه  
جامعة طهران / كلية المعارف والفكر الإسلامي  
[eshaghian.dorcheh@ut.ac.ir](mailto:eshaghian.dorcheh@ut.ac.ir)

تاريخ النشر: ٢٠٢٦ / ٣ / ٣٠

تاريخ القبول: ٢٠٢٦ / ٢ / ٩

تاريخ التقديم: ٢٠٢٦ / ١ / ١٩

### ملخص

يُؤصل البحث للعلاقة التكاملية بين وعي الشعوب ونزاهة الحكومات كوكيزة للتطور الحضري المستدام، مُستلهماً من القرآن الكريم القواعد الكلية للعدالة والشورى، ومن نهج البلاغة المنهج التنفيذي للإدارة والاقتصاد، ويرز دور التعليم والأمانة المالية والوحدة الوطنية في تحويل القيم الدينية إلى برامج عمل واقعية تضمن كرامة الإنسان وتفجر طاقاته الإبداعية، ليخلص إلى أن التقدم الحقيقي هو نتاج توازن دقيق يزواج بين الرفاه المادي والسمو الأخلاقي تحت مظلة الرقابة المتبادلة.

مشكلة البحث: تكمن المشكلة في الفجوة القائمة بين النظرية والتطبيق في العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وضبابية فهم الواجبات المتبادلة التي أدت إلى ركود المجتمعات؛ لذا يسعى البحث لاستعادة النموذج المثالي من النصين المقدسين لعلاج هذا الخلل.

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استقراء الآيات القرآنية ونصوص نهج البلاغة، ثم المنهج المُقارن بينهما لاستنباط أوجه التكامل بين التشريح القرآني الكلي والتطبيق العلوي التفصيلي.

ما حققه البحث: استطاع البحث صياغة عقد اجتماعي إسلامي يربط بين القيم الروحية والضرورات التنموية، واضعاً خارطة طريق عملية لتحقيق الأمن الاقتصادي والمجتمعي عبر تفعيل الرقابة والشورى.

**الكلمات المفتاحية:** الدور - الشعب - الحكومة - المجتمع - القرآن الكريم - نهج البلاغة.

آذار ٢٠٢٦م / شوال ١٤٤٧هـ

السنة: العشرون

العدد: ٥٤ / المجلد: ٢

DOI: <https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23056>



Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مجلة كلية الفقه - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0 الدولي



Submission date: 19 / 01 / 2026

Acceptance date: 09 / 02 / 2026

Publication date: 30 / 03 / 2026

## Abstract

This research establishes the complementary relationship between public awareness and governmental integrity as a cornerstone of sustainable civilizational development. It draws inspiration from the Holy Quran's overarching principles of justice and consultation, and from Nahj al-Balagha's practical methodology for administration and economics. The research highlights the role of education, financial integrity, and national unity in translating religious values into practical action plans that guarantee human dignity and unleash creative potential. It concludes that true progress is the product of a delicate balance that combines material well-being with moral excellence under the umbrella of mutual oversight.

Research Problem: The problem lies in the existing gap between theory and practice in the relationship between rulers and the ruled, and the ambiguity surrounding the understanding of mutual obligations, which has led to societal stagnation. Therefore, this research seeks to restore the ideal model from the two sacred texts to address this deficiency.

Research Methodology: The research employs a descriptive-analytical approach, examining Quranic verses and Nahj al-Balagha texts, followed by a comparative approach to deduce the points of integration between the comprehensive Quranic framework and its detailed, practical application. What the research achieved: The research succeeded in formulating an Islamic social contract that links spiritual values with developmental necessities, laying out a practical roadmap for achieving economic and social security through the activation of oversight and consultation.

**Keywords:** Role - People - Government - Society - The Holy Quran - Nahj al-Balagha.

العدد: ٥٤  
المجلد: ٢  
العدد: ٢٠  
٢٠١٤٤٧ هـ / ٢٠٢٦ م

الدور المتبادل بين الشعب والحكومة في تقدم المجتمع  
وتطوره على أساس القرآن الكريم ونهج البلاغة

## مقدمة

الحمد بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسوله وآله الأطهار (عليهم السلام)

إنّ الحديث عن العلاقة بين الشعب والحكومة ليس ترفاً سياسياً، بل هو بحث في جوهر الوجود الحضاري للأمم؛ فالمجتمعات لا ترتقي بالأمني، بل بتلاحم العقول والسواعد تحت مظلة قانون عادل ورؤية ثابتة، فينطلق هذا البحث من حقيقة أن القرآن الكريم وضع الدستور الأخلاقي والقانوني الأسمى الذي يكفل كرامة الإنسان وينظم حدود السلطة، وجاء نهج البلاغة ليكون المرآة التطبيقية لهذا الدستور في أعقد الظروف السياسية، إن التطور الذي نشده اليوم يتطلب فهماً عميقاً لجدلية الحق والواجب؛ فلا يمكن لحكومة أن تبني نهضة دون شعب واعٍ يُشارك في القرار ويحمي المال العام، ولا يمكن لشعب أن يبدع دون بيئة عادلة تضمن له تكافؤ الفرص والأمان، ويتناول هذا المبحث عبر مطالبه الستة كيف يمكن للعدل، والشورى، والتنمية، والتعليم، والوحدة، والرقابة، أن تتحول من مفاهيم مجردة إلى مُحركات فعلية للتقدم، ومع تطور الزمن فإننا أمام رؤية إسلامية أصيلة لا تفصل بين الدين والدولة، بل تجعل من تقدم المجتمع وتطوره عبادة وقربة لله تعالى، ويهدف هذا- إلى تقديم قراءة معاصرة للنصوص الدينية، تسهم في حل أزمات الحكم المعاصرة وترسم ملامح الدولة المتطورة التي تضع الإنسان هدفاً والبناء وسيلة؛ على إنها دعوة للتأمل في كنوزنا المعرفية لبناء مستقبل مشرق يقوم على توازن الحقوق وتكامل الأدوار.

السؤال الرئيس: ما هي مُركّزات العلاقة التبادلية بين الشعب والحكومة في المنظور القرآني ونهج البلاغة، وكيف يساهم هذا التكامل في تحقيق التطور الحضاري والتقدم المُجمعي؟

الدراسات السابقة: كتَبَ الدكتور مُحَمَّد عمارة، الإسلام والسلطة، تناولت الجانب الفلسفي للحُكم، ويتميز بحثنا بالتركيز على التقدم المادي كنتائج للعلاقة، وكتَبَ الدكتور

عباس العقاد (عبقرية الإمام)، ركز فيه على شخصية الحاكم، ويمتاز عنواننا بدمج القرآن ونهج البلاغة في بوتقة تنموية واحدة.

العدد: ٥٤  
المجلد: ٢  
السنة: ٢٠  
١٤٤٧ هـ / ٢٠٢٦ م

الدور المتبادل بين الشعب والحكومة في تقديم المجتمع  
وتطوره على أساس القرآن الكريم ونهج البلاغة

## المبحث الأول: الدور المتبادل بين الشعب والحكومة في تقدم المجتمع وتطوره.

إنّ العلاقة بين السلطة والمجتمع في المنظور الإسلامي ليست علاقة تضاد، بل هي عقد تكاملي يهدف إلى عمارة الأرض وبناء الإنسان، فيستند هذا المبحث إلى استقراء الوحي القرآني وخطب نهج البلاغة لبيان كيف يصنع التلاحم بين القيادة والجماهير نهضة حضارية مُستدامة تتجاوز العقبات المادية نحو آفاق التطور الروحي والمادي، مع التركيز على المسؤولية الأخلاقية والعملية، ويمكن بيان هذا المبحث على النحو الآتي:

### المطلب الأول: المسؤولية المشتركة في إقامة العدل الاجتماعي.

يمثل العدل حجر الزاوية في استقرار الدول، حيث لا يمكن لأي مجتمع أن يخطو نحو التطور ما لم يشعر أفرادها بالمساواة المطلقة أمام القانون والفرص والواجبات، إذ يستهل الفكر الإسلامي رؤيته للعدل بوصفه الغاية الكبرى من الوجود الإنساني والرسالات السماوية، إذ يقول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾، (الحديد: ٢٥).

فالآية الشريفة تُشير إلى أن كل ما تعرف به الحقيقة فهو ميزان سواء أكان وحيًا أم عقلاً أم حساً كالتجربة والمشاهدة، وعليه يكون عطف الميزان على الكتاب من باب عطف العام على الخاص مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَوْتِيَتْهُمُ مُوسَى وَعِيسَى وَالنَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ﴾، (آل عمران: ٨٤)، والمعنى أن الله أرسل الأنبياء (عليهم السلام)، بالحجج الدالة على نبوتهم ورسالتهم، وبما يهدي الناس إلى الحق والعدل (الطوسي، ١٤٠٩ هـ: ٩/٥٣٤؛ الطبرسي، ١٤١٥ هـ: ٩/٤٠١)، ليستقيموا على صراطه القويم (مُغنية، ١٩٨١ م: ٧/٢٥٦).

وقيل إنه "مطلق ما يميز به الحق من الباطل والصدق من الكذب والعدل من الظلم والفضيلة من الرذيلة على ما هو شأن الرسول أن يأتي به من عند ربه" (الطباطبائي: ١٩/٩٧).

فإن الهدف من تعبئة هؤلاء الرجال (الأنبياء) (عليهم السلام)، العظام بهذه الأسلحة الأساسية، هو إقامة القسط والعدل، وفي الحقيقة أن هذه الآية تشير إلى أحد الأهداف العديدة لإرسال الرسل؛ لأننا نعلم أن بعث الأنبياء (عليهم السلام)، وسعيهم كان من أجل أهداف عدة (الشيرازي: ٧٢-١٨/٧٣):

أولاً: التعليم والتربية: كما جاء في الآية التالية: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمَمِينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾، (الجمعة: ٢).

ثانياً: كسر الأغلال والقيود التي أسرت الإنسان: كما قال تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ (الأعراف: ١٥٧).

ثالثاً: إكمال القيم الأخلاقية: كما جاء في الحديث المشهور: "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق" (الطبرسي، ١٩٧٢م: ٣).

رابعاً: إقامة القسط والعدل: الذي أشير إليه في الآية مورد البحث. وبهذا الترتيب نستطيع تلخيص بعثة الأنبياء في الأهداف الآتية: الثقافية، الأخلاقية، السياسية، الاجتماعية (الشيرازي: ٧٢-١٨/٧٣). وتُظهر النصوص أن مسؤولية الشعب عملياً في التحول من دور المتلقي إلى دور القائم بالقسط عبر الوعي بالميزان الإلهي الذي يميز الحق من الباطل، وتفتقر الرؤية القرآنية عن الإدارية بكونها تجعل العدل وازعاً أخلاقياً ثابتاً وهدفاً للوجود الإنساني؛ بينما تركز الإدارة المعاصرة على الكفاءة واللوائح المادية.

ويضيف القرآن تأكيداً على شمولية العدل حتى مع الخصوم: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (المائدة: ٨).

فالمُرَاد بالقوم في الآية أعداء الخير والعدل الذين يقاومون كل محاولة لتحرير الانسانية من قيود الضعف والتخلف...، وقد أمرنا سبحانه بالمضي في إقامة العدل والعمل من أجل الحياة غير مهتمين ولا مكترئين لغيظ المنحرفين ودسائسهم، (مُغْنِيَة، ١٩٨١ م: ٣/٢٦).

ثم يأتي التوجيه الإلهي الصريح للحكام والناس أجمعين: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (النساء: ٥٨). فالآية الكريمة تُشير الى ما أوجبه سبحانه من رد الأمانة إلى أهلها ثم عَقَّب بوجود العدل في الحكم بين الناس (العياشي: ١/٢٤٩؛ القمي، ١٤٠٤ هـ: ١/١٤١، ٢/١٩٨)؛ لأن من لا ينصف الناس من نفسه فلا يحق له أن ينصبا حكماً بينهم، ووجوب العدل لا يختص بالقاضي، بل يشمل الوالي أيضاً، والوالي العادل هو الذي يهتم بجميع نواحي الحياة (الراوندي، ١٤٠٥ هـ: ٢/٩)، كالصحة والثقافة والعيش والحرية للجميع وقبل كل شيء يجب عليه أن لا يدع منفذا لطامع أجنبيا كان أو من الوطن طريقا ينفذ منه إلى التحكم والسيطرة على شأن من شؤون الناس ومقدراتهم فلقد أثبتت الأحداث التي مررنا بها أن المصدر الأول والأخير لما أصابنا من ويلات ونكبات هو تسرب اللصوص وغير الأكفاء إلى مراكز القوة، والمناصب العالية (مُغْنِيَة، ١٩٨١ م: ٢/٣٥٧).

أما عدل القاضي فيتمثل في مُساواته بين الخصمين في كل شيء، وإعطاء كل ذي حق حقه بصرف النظر عن دينه وعقيدته (الحلي، ١٣٦٨ ش: ٢٣٧)، وصداقته وعداوته، وعظمته وضعته، وما عَرَف التاريخ شريعة اهتمت وتشدت في ذلك كالشريعة الإسلامية، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): "من جعل قاضيا فقد ذبح بغير سكين" (المُفِيد، ١٤١٠ هـ: ٧٢١؛ لطوسي، ١٣٨٨ هـ: ٨/٨٢)، وهو يُشير إلى أن مهمة القاضي أصعب المهمات وأدقها؛ لأن عليه أن يجاهد نفسه ويكافحها إذا كان الحق على غير ما يهوى، وقال: القضاة ثلاثة: قاضيان في النار، وقاض في الجنة، فأما الذي في الجنة

فرجل علم الحق، ففضى به، وأما اللذان في النار فرجل قضى للناس على جهل، ورجل علم الحق، وقضى بخلافه (المفيد، ١٤١٠هـ: ٧٢١؛ الطوسي، ١٣٨٨ هـ: ٨/٨٢)، وقد تواتر أنّ علياً أمير المؤمنين (عليه السلام)، جلس للمحاكمة بين يدي قاضيه شريح هو ونصراني خاصمه في درع (مُغنية، ١٩٨١ م: ٢/٣٥٧؛ الشريف المرتضى، ١٤١٥هـ: ٤٩١). وبتعبيرٍ آخر إن الله يوصيكم أيضاً أن تلتزموا جانب العدالة في القضاء والحكم بين الناس، فتحكموا بعدل، ثم قال سبحانه تأكيداً لهذين التعليمين ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾، ثم يقول مؤكداً ذلك أيضاً: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ فهو يراقب أعمالكم وهو يسمع أحاديثكم ويرى أفعالكم (الشيرازي: ٣/٢٨٤).

فهذا القانون هو الآخر قانون كُلي وعام، ويشمل كل نوع من القضاء والحكومة، سواء في الأمور الكبيرة والأمور الصغيرة، إلى درجة أننا نقرأ في الأحاديث الإسلامية أن صبيين ترافعا إلى الإمام الحسن بن علي في خط كتبه وحكماء في ذلك ليحكم أي الخطين أجود، فبصر به علي (عليه السلام)، فقال: "يا بني انظر كيف تحكم فإن هذا حكم والله سائلك عنه يوم القيامة" (الطبرسي، ١٤١٥ هـ: ٣/١١٣؛ الشريف الكاشاني، ١٤٢٣ هـ: ٢/٨٨؛ الطهراني، ١٣٣٧ ش: ٣/١٢٣)، إن هذين القانونين المهمين حفظ الأمانة، والعدالة في الحكم والحكومة يمثلان قاعدة المجتمع الإنساني السليم، ولا يستقيم أمر مجتمع، سواء كان مادياً أو إلهياً من دون تنفيذ وإجراء هذين الأصلين (الشيرازي: ٣/٢٨٤).

ففي هذا المقام أصلان: (الشيرازي: ٣/٢٨٤):

أولاً: إنّ الأموال والثروات والمناصب والمسؤوليات والمهام الإنسانية والثقافات والتراث والمخلفات التاريخية، كلها أمانات إلهية سلمت بأيدي أشخاص مختلفين في المجتمع، والجميع مكلفون أن يحفظوا هذه الأمانات، ويجتهدوا في تسليمها إلى أصحابها الأصليين، ولا يخونوا فيها أبداً.

ثانيًا: ومن جهة أخرى حيث أن الاجتماعات تلازم التصادمات والاحتكاكات في المصالح والمنافع، ولهذا يتطلب الحل والفصل على أساس من الحكومة العادلة والقضاء العادل حتى تزول وتنمحي كل أنواع التمييز الظالم من الحياة الاجتماعية. والملاحظ إنَّ الأمانة لا تنحصر في الأموال التي يودعها الناس بعضهم عند بعض بل العلماء في المجتمع هم أيضًا مُستأمنون يجب عليهم أن لا يكتموا الحقائق، بل حتى أبناء الإنسان وأولاده أمانات إلهية لدى الآباء والأمهات فلا يفرطوا في تربيتهم، ولا يقصروا في تأديبهم وتعليمهم، وإلا كان ذلك خيانة في الأمانة الإلهية التي أمر الله بأدائها، بل وفوق ذلك كله الوجود الإنساني، فهو وجميع الطاقات المودوعة فيه (أمانات الله)<sup>(١)</sup> (الأردبيلي: ٤٩٦)، التي يجب على الإنسان أن يجتهد في المحافظة عليها، كما عليه أن يحافظ على صحة جسمه وسلامة روحه (الشيرازي: ٣/٢٨٥).

ويحافظ على طاقة الشباب الفياضة، وفكره، ولا يفرط فيها، ولهذا لا يجوز له أن ينتحر أو يلحق الضرر بنفسه، حتى أنه يُستفاد من بعض الأحاديث والنصوص الإسلامية أنّ علوم الإمامة وأسرارها وودائعها التي يسلمها كل إمام إلى الإمام الذي بعده داخله في هذه الآية أيضًا (الحويزي، ١٤١٢ هـ: ١/٤٩٦).

ثم إنَّ مسألة أداء الأمانة قدمت في هذه الآية على مسألة العدالة ولعل ذلك لأجل أن مسألة العدل في القضاء والحكم مُرتبة دائمة على الخيانة؛ لأن الأصل هو أن يكونوا أمناء بالأصالة، فإذا انحرف شخص أو أشخاص عن هذا الأصل وصل الدور إلى العدالة لتوقفهم على مسؤولياتهم وتعرفهم بوظائفهم (الشيرازي: ٣/٢٨٦).

والمُتتبع يجد أنّ الواقع المعاصر يشهد تراجعًا ملحوظًا في فاعلية المؤسسة القضائية؛ حادّ أدى إفلات الجناة من العقاب وشيوع التجاوزات القانونية إلى تجريد القضاء من قيمته الجوهرية كضامن للعدالة، ويُعد هذا الخلل انعكاسًا جليًا للإبتعاد عن

(١) الأمانات ضريان: أمانات الله، وأمانات العباد، فأماناته تعالى هي العبادات كالصيام والصلاة ونحوها، وأمانات العباد هي مثل الودائع والشهادات وغيرها.

المنهج القويم الذي أرسى دعائمه القرآن الكريم وأهل البيت (عليهم السلام) في إحقاق الحق.

ويعمق الإمام علي (عليه السلام)، هذا المفهوم في نهج البلاغة معتبراً أن العدل هو الركيزة التي تقوم عليها جودة الحياة، إذ يقول: "العدل حياة الأحكام" (الواسطي: ١٨). وفي نص آخر يُحدد الإمام (عليه السلام)، أثر العدل على استقرار الرعية فيقول: "العدل سعة، ومن ضاق عليه العدل، فالجور عليه أُضيق" (نهج البلاغة، ١٤١٢هـ: ١/٤٦)، ويختتم رؤيته بتوضيح أن العدل هو ميزان الله في الأرض بقوله: "العدل ميزان الله سبحانه الذي وضعه في الخلق ونصب لإقامة الحق" (الواسطي: ١٥٠). ثم إن القيام بالقسط مسؤولية جماعية تتطلب وعياً شعبياً يراقب أداء السلطة ويقوم اعوجاجها لضمان التوازن الاجتماعي (الصدر، ١٤٢٥هـ: ٢٨٩).

وخلاصة ما تقدم إن العدل هو القوة الجاذبة التي تحول طاقات المجتمع من الصراع نحو البناء، وهو المختبر الأول الذي تُقاس فيه جدية الدولة في التقدم.

### المطلب الثاني: الطاعة الواعية والشورى كأساس لاتخاذ القرار.

تجلى قوة الدولة في قدرتها على دمج عقول أبنائها في عملية صنع القرار، مما يحول الفرد من أداة تنفيذية إلى شريك استراتيجي في النهضة، إذ تتأسس شرعية القرار في المجتمع الإسلامي على مبدأ الشورى الذي نص عليه الوحي الإلهي في قوله: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ (الشعراء: ٣٨). فالله تعالى حثَّ نبيه (صلى الله عليه وآله)، وهو المُسَدَّد بالوحي على المشاورة لترسيخ هذا المنهج: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾، كما يمدح القرآن الذين يستمعون للأقوال ويتبعون أحسنها: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (الزمر: ١٨).

أي كلّ من سمع أمرًا من أوامر الله فاختر الأكمل منها والأحسن في كلّ باب فهو في زمرة السعداء وتميّز الأحسن من القول لا يحصل إلاّ بالسماع عن المُخاطب بالوحي فهو المرشد إلى الطريق الصواب والأصوب فالذي يتّبع أحسن ما يؤمر به ويعمل به فهو أهل البشارة بالسعادة الأبديّة عن أبي الدرداء قال: لولا ثلاث ما أحببت أن أعيش يومًا: الظّماء بالهواجر والسجود في جوف الليل ومجالسة أقوام ينتقون من خير الكلام كما ينتقى طيب التمر (الطهراني، ١٣٣٧ ش: ٩/٢٠٩).

وقيل: المراد يستمعون القرآن وغيره فيتّبعون القرآن والطاعة التي هي أحسن ثوابا وأكثر فضلا مثل أنّ القصاص حقّ والعفو أفضل فيأخذون بالعفو وهكذا وهذا الحكم يجري في كلّ أبواب الخير من الأمور الاعتقاديّة والعملية مثل العلم بأنّ إله العالم يكون حيّا عالما بالجزئيات يصدر منه جزئيات الخير وكليّاته أحسن من أن يعتقد الإنسان أنّ الله ليس عالم بالجزئيات هذا في الاعتقاد ومثل أن يصليّ الإنسان صلاة جامعة لشرائط الصّحة والكمال أحسن من أن يصليّ صلاة جامعة لشرائط الصّحة دون الكمال وهذا في مثل العمل وهذا المراد بقوله: ﴿فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ (الزمر: ١٨) (الطهراني، ١٣٣٧ ش: ٩/٢٠٣).

ويُشير الإمام علي (عليه السلام)، على هذا النهج بوصف المشاورة طريقًا لتقليل نسبة الخطأ، قائلًا: "مَنْ اسْتَبَدَّ بِرَأْيِهِ هَلَكَ، وَمَنْ شَاوَرَ الرَّجَالَ شَارَكَهَا فِي عُقُولِهَا" (نهج البلاغة، ١٤١٢هـ: ٤/٤١)، والاستشارة عين الهداية، وتمنح الحاكم خبرات تراكمية تتجاوز قدرات الفرد المحدودة (الشيرازي، ١٤٢٢هـ: ٤٩٢).

وفي تجسيد معايير المستشار: "وَلَا تُدْخِلَنَّ فِي مَشُورَتِكَ بَخِيلًا..." (نهج البلاغة، ١٤١٢هـ: ٤/٤١)، وهذا المقطع يُشير إلى وضع ضوابط نوعية لإختيار البطانة السياسية، مُستبعدًا أصحاب العيوب النفسية الذين قد يفسدون بوصلة القرار السياسي (مُغنية، ١٤٢٧هـ: ٤/٥٩).

أي ليس المراد بالمشورة هنا النظام الشوري في مُقابل الاستبداد والدكتاتورية، بل مجرد الإستئناس برأي من ترى منه الوعي والنصيحة...، والإمام ينهى عن الأخذ برأي الجبان والبخيل والحريص، وهذان الاثنان سواء في القبض والإمساك؛ ولكن الحريص أكثر جشعًا وشرها يكدح ليل نهار في السعي، أما البخيل فقد يكون كسولًا، والإنسان على وجه العموم ينظر إلى الأشياء ويتصورها من خلال ذاته... (مُغنية، ١٤٢٧هـ: ٤/٥٩).

أي أن هلاك الوالي يُؤدي إلى هلاك الأمة أيضًا، بل وقد يُؤدي إلى زوال الإسلام في برهة من الزمان (الشيرازي، ١٤٢٢هـ: ٤٩٢).

وفي وصيته لمالك الأشر يشدد على الانفتاح العلمي: "وأكثر مدارس العلماء ومناقشة الحكماء في تثبيت ما صلح عليه أمر بلادك" (نهج البلاغة، ١٤١٢هـ: ٣/٩٠)، كما يرفض الإمام سياسة الإقصاء الفكري بقوله: "لا ظهير كالمشاور" (نهج البلاغة، ١٤١٢هـ: ٤/١٤). أي أن الشورى هي الضمانة الوحيدة لتحويل قدرات الأفراد إلى طاقة مؤسسية قادرة على مُواجهة التحديات الخارجية والداخلية (العالمي، ٢٠٠٠ م: ٦٠).

ثم إن الحكومة التي تغلق أبواب الحوار تقتل روح المبادرة لدى الشباب، وهو ما ينبه إليه "تفسير المنار" عند الحديث عن ضرورة تداول الأفكار بحرية، والتطور يتسارع عندما يشعر المواطن أن رأيه يساهم في بناء جسر أو صياغة قانون، مما يرفع من مستوى انتمائه الوطني والسياسي (الشيرازي: ٢/٧٥٠). وفي موضع آخر نجد أنّ الإمام (عليه السلام)، يذم البطانة الفاسدة التي تحجب الحقائق عن الحاكم، مُعتبرًا أن جودة المُستشار هي جودة للقرار نفسه (القبانجي، ٢٠٠٠ م: ١٠/٨١).

ثم إنّ المُجتمع الذي يمارس الشورى هو مُجتمع حي لا يسهل خداعه أو استعباده من قبل القوى الاستعمارية، ثم أنّ الطاعة المطلوبة في الإسلام هي طاعة واعية مبنية على القناعة بالبرنامج التنموي، وليست تبعية عمياء تلغي عقل الإنسان وكرامته (الحويزي، ١٤١٢هـ: ١/٤٠٤).

والذي يبدو للباحث مما تقدم أنّ الشورى تمنع انحراف السلطة عبر تحويل القرار من إرادة فردية مُستبدة إلى مسؤولية مؤسسية تشارك فيها الأمة بخبراتها، مما يفرض رقابة شعبية واعية تضمن سلامة التوجه السياسي، وتفترق الشورى القرآنية عن الممارسات الحديثة بكونها نظاماً قيمياً يرتكز على انتقاء الأحسن والأنفع أخلاقياً وتنموياً، لا مجرد آلية رقمية أو تبعية نفعية تلغي كرامة الإنسان.

### المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية والأمانة في المال العام.

لا يمكن الحديث عن تطور دون اقتصاد متين يقوم على حماية الثروات الوطنية وتحويلها إلى مشاريع إنتاجية ترفع مستوى المعيشة وتقضي على البطالة، ويعدّ القرآن الكريم المال وسيلة لقيام حياة الناس وتطورهم، ويمكن بيان هذا المطلب من خلال: أولاً: المنظور القرآني للأمانة ودورها في صيانة المال العام: لا شيء يعلو فوق النزاهة المالية التي تحدث عنها القرآن الكريم في العديد من آياته المباركة نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقاً مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ١٨٨).

فالخطاب في هذه الآية المباركة لجميع المُكلفين، والمعنى لا يأكل بعضكم مال بعض، تماماً كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ (النساء: ٢٩)، أي لا يقتل بعضكم بعضاً، وفيه اشعار بوحدة الإنسانية وتكافلها؛ وإنها بمنزلة الجسم الواحد، والفرد عضو من أعضائها يصيبه ما أصابها، وبالعكس (مُغنية، ١٩٨١ م: ١/٢٩١).

والمُراد بالأكل مُطلق التصرف في المال المأخوذ بطريق لا يقره الشرع، ولفظة ﴿بَيْنَكُمْ﴾، بالآية تخصصها وتقيدها بالمال المأخوذ عن طريق المُعاملات المُحرمة، كالمعاوضات الربوية، أو القائمة على مُحرم كالخمر والخنزير والميتة، أو الغش والإحتيال، وما إلى ذلك مما لا يقره الشرع ومثلها في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ (النساء: ٢٨)، أما حُرمة المال المأخوذ

بالسلب والغصب والسرقه واليمين الكاذبة، وما إلى ذلك فُتستفاد من دليل آخر ومن أجل هذا استدل الفقهاء بالآيتين على بطلان كل معاملة حرم الله المال المأخوذ بسببها(المفيد، ١٤١٠هـ: ٥٩٠) (الطوسي، ١٣٨٨ هـ: ٣/٥٩)، وهذه الآية تدل دلالة صريحة وواضحة على أن الإسلام يقر الملكية الفردية(مُغنية، ١٩٨١ م: ٢٩١-٢٩٢/١). وبعبارة أخرى أي لا يأكل بعضكم مال بعض بالغصب والظلم والوجوه التي لا تحل، وقيل المراد ما يؤخذ باللهو واللعب، مثل ما يؤخذ بالقمار والملاهي(الطهراني، ١٣٣٧ ش: ٢/٢٩)، وروي عن أبي جعفر(عليه السلام): "أنه يعني بالباطل اليمين الكاذبة تقتطع به الأموال" (الطبرسي، ١٤١٥ هـ: ٢/٢٥).

وروي عن الإمام الصادق(عليه السلام)، قال: "كانت قريش يقامر الرجل في أهله وماله فنهاهم الله عن ذلك" (المجلسي: ٦/٤١٩ ؛ العاملي، ١٤١٢هـ: ٦/٤١). فالآية تشتمل الجميع مثل الرشى وحلوان الكاهن والمغّي والنائحة والخبلة ووجوه الحرام بينهم كون الأكل بينهم وقوع التداول والتناول، وليس المراد نفس الأكل بل شاع في العرف أنواع التصرفات في الإنفاق بالأكل، ولأنّ معظم المقصود من المال الأكل وحاصل المعنى: أن لا تأكلوها بالسبب الباطل(الطهراني، ١٣٣٧ ش: ٢/٢٩).

والظاهر أن مفهوم الآية عام يستوعب جميع ما بيناه من المعاني للباطل؛ لأن الباطل يعني الزائل وهو شامل لما ذكر من المعاني، وعلى هذا يكون كل تصرف في أموال الآخرين من غير الطريق المشروع مشمولاً لهذا النهي الإلهي، وكذلك فهكذا أن جميع المعاملات التي لا تتضمن هدفاً سليماً ولا ترتكز على أساس عقلائي فهي مشمولة بهذه الآية (الشيرازي: ٢/٦).

وخلاصة ما تقدم تحريم صريح للرشوة والفساد الإداري واستغلال النفوذ السياسي لتحقيق مكاسب مادية غير مشروعة.

ثانياً: المسؤولية بوصفها واجباً في نهج البلاغة: إنّ تغيير المفهوم السلطوي من كون الحكم مُغنماً شخصياً إلى كونه مسؤولية أخلاقية وقانونية يُحاسب عليها المسؤول،

نحو قوله (عليه السلام) "إِنَّ عَمَلَكَ لَيْسَ لَكَ بِطُعْمَةٍ؛ وَلَكِنَّهُ فِي عُنُقِكَ أَمَانَةٌ" (نهج البلاغة، ١٤١٢هـ: ٣/٦). وفي قول الإمام (عليه السلام)، إشارة لطيفة تُؤكد أن الحكم مسؤولية أخلاقية لتقول "أنت موظف، والوظيفة أمانة في عنقك لله والمُسلمين، وليست مزرعة لك ومُتجرا" (مُغنية، ١٤٢٧هـ: ٣/٣٨٩).

وفي مقطع ثانٍ يقول الإمام (عليه السلام): (وأنت مسترعى لمن فوقك)، أي "إن عليك لحسبًا ورفقًا، وهو الخليفة، يحصي عليك جميع أعمالك، ويأخذك بها إن خنت وخالفت" (مُغنية، ١٤٢٧هـ: ٣/٣٨٩). وفي نفي الاستبداد قوله (عليه السلام): "ليس لك إن تفتت في رعية" (نهج البلاغة، ١٤١٢هـ: ٤/٣٥٠)، أي تستبد وتستغل الرعية التي أنت لها خادم وأجير" (مُغنية، ١٤٢٧هـ: ٣/٣٨٩).

وفي مقطعٍ يصور الإمام (عليه السلام)، استقامة الوسيلة نحو: "أنا مروني أن أطلب النصر بالجور" (نهج البلاغة، ١٤١٢هـ: ٢/٧). وهو تأكيد على أن الغاية لا تبرر الوسيلة، فلا يجوز تحقيق استقرار سياسي عبر الظلم أو التلاعب بالمال العام (الشيرازي: ٢/٢٦٦).

وفي رعاية حقوق الضعفاء يقول القرآن الكريم: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ (الذاريات: ١٩). فالقرآن الكريم يقرر أن مساعدة الفقراء ليست تفضلاً من الدولة بل هو حق قانوني وشرعي ثابت في ميزانية الدولة (الطوسي، ١٤٠٩هـ: ٩/٣٨٤؛ الطبرسي، ١٤١٥هـ: ٩/٢٥٩).

وفي قبال هذا المقطع اللطيف نجد أنّ الإمام (عليه السلام)، رسم سياسة اقتصادية تمنع تركز الثروة في يد طبقة محددة، لضمان استقرار النظام السياسي ومنع التفاوت الطبقي الحاد، نحو: "إن الله سبحانه فرض في أموال الأغنياء أقوات الفقراء فما جاع فقير إلا بما متع به غني والله تعالى سائلهم عن ذلك" (نهج البلاغة، ١٤١٢هـ: ٤/٧٨). وفي مقطع آخر يُشير الإمام (عليه السلام)، إلى التوازن في الثروة وهو نوع من إنصافهم من الأغنياء والمُترفين (مُغنية، ١٤٢٧هـ: ٤/٤١١).

ويرى الباحث أن هذا المطلب يُؤصل لجدلية التنمية عبر ربط الرؤية القرآنية المُحرمة للفساد المالي بالمنهج العلوي الذي يحول السلطة من مغنم إلى أمانة أخلاقية وقانونية خاضعة للمحاسبة، وتتجلى الشراكة في إلزام الدولة بتحويل الموارد لمشاريع إنتاجية تضمن حقوق الضعفاء كأصل ثابت، يقابلها التزام مُجتمعي بنزاهة التعاملات ومنع التفاوت الطبقي الحاد، وبذلك يخلص إلى أنّ الازدهار الحضاري مرهون بالاستقامة المالية التي تزاوج بين الحق القانوني في التوزيع والأمانة في الإدارة.

### المطلب الرابع: التعليم وبناء الإنسان بوصفه منطلقًا للتغيير.

يمثل الإنسان محور التنمية وهدفها النهائي، ومن خلال إصلاح المنظومة التعليمية وبناء الوعي، تضمن الدولة استدامة تطورها عبر الأجيال الصاعدة، فبدأت الرسالة الخالدة بكلمة "اقرأ"، ليعلم الإسلام أن العلم هو بوابة الدخول إلى عالم الحضارة: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ (العلق: ١).

فالخطاب في الآية المباركة لرسول الله (صلى الله عليه وآله)، وهو أول نزول الوحي عليه، والأمر بالقراءة يرادف الأمر بالعلم (الحويزي، ١٤١٢ هـ: ٥/٦٠٩)، وفي القرآن عشرات الآيات ترفع من شأن العلم وتثني على الراسخين فيه (مُغنية، ١٩٨١ م: ٢/١٤)، وقد عرف واعترف الجاهل قبل العالم والبعيد قبل القريب أنه ما من دين على وجه الأرض حثّ على العلم وطلبه كالدين الإسلامي، وأعظم تكريم للعلم أن يكون الأمر به هو الأمر الأول في القرآن وعقيدة الإسلام؛ أما قيد العلم باسم الله في هذه الآية فهو إشارة إلى أن العلم بشئ أنواعه يجب أن يكون للخير لا للشر للحياة والبناء لا للهدم وأسلحة الموت والفناء، للعدل والمساواة لا للتسلط والهوى، والتنافس على لقب الأعظم والأقوى (مُغنية، ١٤٠٣ هـ: ٨١٤).

ويقرر القرآن مفاضلة علمية قاطعة: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر: ٩). فالآية الكريمة تبدأ بعبارة استفهامية واستنكارية، وتوضح أحد شعارات

الإسلام الأساسية وهو سمو وعلو منزلة العلم والعلماء في مُقابل الجهل والجهلة، ولأن عدم التساوي - هذا - ذكر بصورة مُطلقة، فمن البديهي أن تكون هاتان المجموعتان غير مُتساويتين عند البراء عزوجل، وغير مُتساويتين في وجهة نظر العقلاء، ولا يقفون في صف واحد من الدنيا، ولا في الآخرة وأنهم مُختلفون ظاهرا وباطنا (الشيرازي: ١٥/٣٤).

كما يرفع القرآن الكريم مكانة العلماء في المُجتمع: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (المجادلة: ١١). أي متى ما فعلتم ما أمرتم به رفع الله الذين آمنوا منكم، ورفع الذين أوتوا العلم درجات؛ لأنهم أحق بالرفعة، وفي ذلك دلالة على أن فعل العالم أكثر ثوابًا من فعل من ليس بعالم (الطوسي، ١٤٠٩ هـ: ٩/٥٥١، الطبرسي، ١٤١٥ هـ: ٩/٤١٨). أي إنّ الله خير بأهل الفضل وغيرهم، وعليم بمراتب الفضل ودرجاته، وهو يعطي لكل ذي فضل حقه، وأفضل الناس عنده أشدهم ورعًا عن مُحارمه، وإذا كان مع هذا الورع وعي وعلم فصاحبهما في أعلى عليين...، وليس من شك أن تعظيم من عظم الله فرض لازم، فقد جاء في الحديث: أن رسول الله كان يُكرم أهل بدر ويقدمهم على غيرهم، وفي ذات يوم دخل جماعة منهم إلى مجلسه، فوجدوه مزدحمًا بالناس، ولم يفسح أحد لهم، فقال النبي (صلى الله عليه وآله)، لمن حوله من غير أهل بدر: قم يا فلان، وأنت يا فلان، وأجلس أهل بدر (النيسابوري، ١٣٨٨ هـ: ٢٧٦)...، وتتفق هذه الرواية مع قوله تعالى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾، (المجادلة: ١١) (مُغنية، ١٩٨١ م: ٧/٢٧٢).

ويبرز الإمام علي (عليه السلام)، قيمة المعرفة بوصفها الحارس الحقيقي للإنسان: "العلم يحرسك وأنت تحرس المال" (نهج البلاغة، ١٤١٢ هـ: ٤٩٦)، ويحض على طلب الحكمة من أي مصدر: "الحكمة ضالة المؤمن، فخذ الحكمة ولو من أهل النفاق" (نهج البلاغة، ١٤١٢ هـ: ٤/١٨)، ويختصر قيمة المرء في علمه بقوله: "قيمة كل امرئ ما يحسنه" (نهج البلاغة، ١٤١٢ هـ: ٤/١٨).

فالعالم الممدوح هو الذي يزاوج بين الكشف المادي والسمو الأخلاقي لمنع تحول التكنولوجيا إلى أداة تدمير (المازندراني، ١٤٢١هـ: ٢/٤٧).

ومن واجبات الدولة أن تدرك أن تذليل العقبات المالية أمام المبدعين، وعلى المجتمع أن ينظر للتعليم كاستثمار استراتيجي لا كشهادة وظيفية فقط، كما ويؤكد الإمام (عليه السلام)، أن الجهل هو أصل كل شر، وأن الشعوب الجاهلة هي التي تسلم قيادها للظلمة وتفطر في مقدراتها التاريخية (نهج البلاغة، ١٤١٢هـ: ٤/١١٠). ويخلص الإمام (عليه السلام)، في نهجه إلى أن "لا شرف كالعلم"، مما يجعل من التفوق العلمي معياراً للكرامة الوطنية في المحافل الدولية المعاصرة.

وخلاصة ما تقدم إن العلم هو المحرك الذي يحول الطاقات البشرية الساكنة إلى كفاءات منتجة، وهو الضمانة الوحيدة لعدم تخلف الأمة عن ركب الذكاء العالمي.

### المطلب الخامس: الوحدة الوطنية والأمن المجتمعي.

لا يمكن لأي مشروع تنموي أن يؤتي ثماره في بيئة يسودها التناحر، فالأمن هو التربة الخصبة التي تنمو فيها بذور الإبداع والعمل الجاد، إذ يدعو القرآن الكريم إلى التماسك الجماعي كشرط للبقاء والقوة: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ (آل عمران: ١٠٣). ففي قوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا﴾، من السقوط أي الوقاية من السقوط: ﴿بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾، أي حال كونكم مجتمعين على الاعتصام بحبل الله وما جعله الله سبباً عاصماً من سقوط الضلال ووباله، وقد دنا رسول الله (صلى الله عليه وآله)، على ما هو من مصاديق هذا السبب والحبل الذي لا يضل من تمسك به بقوله (صلى الله عليه وآله)، في حديث الثقلين "ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا - كتاب الله وعترتي أهل بيتي" (العالمي، ١٤٠٣هـ: ١٨/١٩، ح: ٩)، واستعير لفظ الحبل في الآية

للإشارة الى أن عدم الاعتصام به يوجب السقوط في مهواة الضلال والهلكة (النجفي، ١٩٣٣ هـ: ١/٣٢٣).

ويحذر من أن النزاع يؤدي للفشل وضياع الهيبة: ﴿وَلَا تَنَارَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ (الانفال: ٤٦) (الحلي، ١٤٠٩ هـ: ١/٣٦١)، كما يضع قاعدة للتعارف والتعايش العالمي: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ (الحجرات: ١٣) (الشريف الكاشاني، ١٤٢٣ هـ: ٦/٤٣٣).

ويؤكد الإمام علي (عليه السلام)، أن قوة الأمة تكمن في وحدتها تحت راية الحق: "الزموا ما عقد عليه حبل الجماعة" (نهج البلاغة، ١٤١٢ هـ: ٢/٣٩)، أي القوانين التي ينتظم بها اجتماع الناس على الحق، وهي التي بنيت عليها أركان الطاعة (المجلسي، ١٤٠٣ هـ: ٣٤/٢٣٢). ويضع (عليه السلام)، ميثاق المواطنة الخالد: الناس صنفان إما أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق (نهج البلاغة، ١٤١٢ هـ: ٣/٨٣). كما يذم الفرقة التي تضعف الدولة أمام الأعداء: "إياكم والتلون في دين الله، فإن جماعة فيما تكرهون من الحق، خير من فرقة فيما تحبون من الباطل" (نهج البلاغة، ١٤١٢ هـ: ٢/٩٦).

فالحكومة مسؤولة عن حماية التنوع الثقافي والديني، والشعب مسؤول عن نبذ خطابات الكراهية والتعصب الذي يدمر النسيج الوطني، فالتطور يتطلب استقراراً طويلاً، وهذا الاستقرار لا يوفره القمع، بل يوفره الرضا العام والعدالة في توزيع المكتسبات بين جميع المناطق والفئات، وفي نهج البلاغة، نجد أن الإمام (عليه السلام)، يربط بين صلاح الرعية وصلاح الولاة في بيئة آمنة تضمن لكل فرد حريته المصونة بالقانون (الخوئي: ١٠/٢٣٦؛ مغنية، ١٤٢٧ هـ: ٢/٥٤٠).

وخلاصة ما تقدم يؤكد هذا المطلب على أنّ الدور المتبادل يتمثل في التزام الدولة بتوفير التعليم كاستثمار استراتيجي وبيئة آمنة تضمن الحريات والعدالة في توزيع المكتسبات، وفي المقابل، يلتزم الشعب بالوعي العلمي والوحدة الوطنية ونبذ التعصب، مما يحول الطاقات البشرية إلى كفاءات مُنتجة تحمي الدولة من التبعية والفتن، وبذلك

ندرك أن التقدم ليس نموا ماديا فقط، بل هو نتاج تلاحم معرفي وأمني يزاوج بين حقوق المواطنة وواجبات البناء الحضاري.

## الخاتمة والنتائج

الحمدُ اللهُ الذي وَسَّعَ علينا في إتمام هذا البحث ما لذي توصلنا من خلاله إلى النتائج

الآتية:

- ١- أثبت البحث أن القرآن الكريم يقدم الأسس الكلية (القواعد العامة) للدولة؛ بينما يقدم نهج البلاغة الآليات الإجرائية والنموذج التطبيقي لتلك القواعد.
- ٢- إنَّ العدل شرط للتقدم؛ إذ لا يمكن حدوث تطور مادي في ظل خلل اجتماعي؛ فالعدل في القرآن حق إلهي، وفي النهج مُمارسة يومية تضمن ولاء الرعية.
- ٣- إن الشورى التشاركية دلالة على وعي الشعب وهو الذي يمنع انحراف السلطة.
- ٤- إنَّ التنمية في الإسلام لا تقوم على الأرقام فقط، بل على عمارة الأرض لضمان توزيع الثروة لا تكديسها.
- ٥- إنَّ التعليم ليس مُجرد معرفة، بل هو بناء الإنسان القادر على التغيير، وهو ما أكدّه القرآن: ﴿يَرْفَعُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾، وفي نهج البلاغة (قيمة كل امرئ ما يحسنه).
- ٦- إنَّ الأمن ليس وظيفة أمنية فحسب، بل هو شعور مُجتمعي ينتج عن الاعتصام بحبل الله والألفة والمساواة.
- ٧- إنَّ الفرق الجوهرية هو أن القرآن أصل لمبدأ الأمر بالمعروف كرقابة شرعية؛ بينما حوله نهج البلاغة إلى حق النقد والمُحاسبة المُباشرة للحاكم.

## المصادر والمراجع

### القرآن الكريم

١. أبو الحسن علي بن إبراهيم القمي (١٤٠٤ هـ)، تفسير القمي (الطبعة ٢). (تحقيق: السيد طيب الموسوي الجزائري) قم، إيران: مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر.
٢. أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري. (١٣٨٨ هـ-١٩٦٨ م)، اسباب نزول الآيات. القاهرة، مصر: مؤسسة الحلبي وشركاؤه.
٣. أبو النضر مُحَمَّد بن مسعود بن عياش السلمي السمرقندي العياشي (بدون تاريخ)، تفسير العياشي. (تحقيق: السيد هاشم الرسولي المحلاتي) طهران، إيران: المكتبة العلمية الإسلامية.
٤. أبو عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن النعمان العكبري البغدادي (الملقب بالشيخ المفيد). (١٤١٠ هـ). المقنعة (الطبعة ٢). مؤسسة النشر الإسلامي.
٥. أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي. (١٩٧٢ م). مكارم الأخلاق (الطبعة ٦). منشورات الشريف الرضي.
٦. أحمد بن مُحَمَّد المقدس الأردبيلي. (بدون تاريخ). زبدة البيان في أحكام القرآن. (تحقيق: مُحَمَّد الباقر البهبودي) طهران، إيران: المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية.
٧. الحاج ميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي. (بدون تاريخ). منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة (الطبعة ٤). (تحقيق: سيد إبراهيم الميانجي) بنياد فرهنگ امام المهدي (عج).
٨. الحسن علي بن محمد الليثي الواسطي. (بدون تاريخ). عيون الحكم والمواعظ (الطبعة ١). (تحقيق: الشيخ حسين الحسيني البيرجندي) دار الحديث.

٩. السيد جعفر مُرتضى العاملي. (٢٠٠٠ م). مقالات ودراسات (الطبعة ١). المركز الإسلامي للدراسات.
١٠. السيد حسن القبانجي. (٢٠٠٠ م). مُسند الإمام علي (عليه السلام) (الطبعة ١). (تحقيق: الشيخ طاهر السلامي) بيروت، لبنان: منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
١١. السيد محمد الحسيني الشيرازي. (بدون تاريخ). توضيح نهج البلاغة. طهران، ايران: دار تراث الشيعة.
١٢. السيد مُحَمَّد باقر الصدر. (١٤٢٥ هـ - ١٣٨٢ ش). اقتصادنا (الطبعة ٢). (تحقيق: مكتب الإعلام الإسلامي / فرع خراسان) ايران.
١٣. الشيخ أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن إدريس الحلبي. (١٤٠٩ هـ). المُنتخب من تفسير القرآن (الطبعة ١). (تحقيق: السيد مهدي الرجائي) قم، ايران: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي.
١٤. الشيخ جمال الدين الحسن بن يوسف المُطهر الأسدي (المعروف بالعلامة الحلبي). (١٣٦٨ ش). تبصرة المتعلمين في أحكام الدين (الطبعة ١). (تحقيق: الشيخ حسين الأعلمي) طهران، ايران: انتشارات فقيه.
١٥. الشيخ مُحَمَّد بن الحسن الحر العاملي. (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م). وسائل الشيعة الى تحصيل مسائل الشريعة (الطبعة ٥). (تحقيق: الشيخ عبد الرحيم الرباني الشيرازي) بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.
١٦. الشيخ مُحَمَّد بن الحسن الحر العاملي. (١٤١٢ هـ). هداية الأمة الى أحكام الأئمة (عليهم السلام) (الطبعة ١). (تحقيق: قسم الحديث في مجمع البحوث الإسلامية) مشهد، ايران.
١٧. الشيخ مُحَمَّد بن الحسن الطوسي. (١٤٠٩ هـ). التبيان في تفسير القرآن (الطبعة ١). (تحقيق: احمد حبيب قصير العاملي) مكتب الاعلام الاسلامي.

١٨. الشيخ مُحَمَّد جواد مُغنية. (١٤٢٧هـ). في ظلال نهج البلاغة (الطبعة ١). انتشارات كلمة الحق.
١٩. الشيخ مُحَمَّد جواد مُغنية. (١٩٨١ م). التفسير الكاشف (الطبعة ٣). بيروت، لبنان: دار العلم للملايين.
٢٠. الشيخ ناصر مكارم الشيرازي. (١٤٢٢هـ). بحوث فقهية مهمة (الطبعة ١). قم، ايران: نسل جوان للطباعة والنشر.
٢١. عبد علي بن جمعة الحويزي. (١٤١٢ هـ). تفسير نور الثقلين (الطبعة ٤). (تحقيق: هاشم الرسولي المحلاقي) قم، ايران: مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع.
٢٢. علي بن الحسين الموسوي البغدادي الشريف المُرتضى. (١٤١٥ هـ). الإنتصار. (تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المُدرسين) قم، ايران.
٢٣. فتح الله بن شكر الله الشريف الكاشاني. (١٤٢٣ هـ). زبدة التفاسير (الطبعة ١). (تحقيق: مؤسسة المعارف) قم، ايران: مؤسسة المعارف الاسلامية.
٢٤. الفضل بن الحسن الطبرسي. (١٤١٥ هـ). تفسير مجمع البيان (الطبعة ١). (تحقيق: لجنة من العلماء والمحققين والاختصاصيين) بيروت، لبنان: مؤسسة الاعلمي.
٢٥. قطب الدين أبي الحسين سعيد بن هبة الله الراوندي. (١٤٠٥ هـ). فقه القرآن (الطبعة ١). (تحقيق: السيد أحمد الحسيني) مكتبة آية الله العظمى السيد المرعشي النجفي.
٢٦. مُحَمَّد باقر المجلسي (١٤٠٣ هـ)، بحار الانوار (الطبعة ٢)، بيروت، لبنان: مؤسسة الوفاء.
٢٧. مُحَمَّد بن الحسن بن علي الطوسي. (١٣٨٨ هـ). المبسوط (الطبعة ٢). (تحقيق: مُحَمَّد الباقر البهبودي) طهران، ايران: المكتبة المرتضوية لاحياء اثار الجعفرية.

٢٨. مُحَمَّد جواد البلاغي النجفي. (١٩٣٣ هـ)، آلاء الرحمن في تفسير القرآن. صيدا، لبنان: مطبعة العرفان.
٢٩. مُحَمَّد جواد مُغنية. (١٤٠٣ هـ-١٩٨٣ م)، التفسير المبين (الطبعة ٢). مؤسسة دار الكتاب الاسلامي.
٣٠. مُحَمَّد حُسين الطباطبائي. (بدون تاريخ)، الميزان في تفسير القرآن. قم، ايران: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.
٣١. مُحَمَّد عبده (المُحقق). (١٤١٢ هـ - ١٣٧٠ ش). نهج البلاغة: خطب أمير المؤمنين علي بن ابي طالب (عليه السلام) (الطبعة ١). قم، إيران: دار الذخائر.
٣٢. المولى مُحَمَّد تقي المجلسي (الأول). (بلا تاريخ). روضة اُمتقين. (تحقيق: السيد حُسين الموسوي الكرمانى والشيخ علي پناه الإشتهايدي) نياذ فرهنك اسلامي حاج مُحَمَّد حسين كوشانپور.
٣٣. المولى مُحَمَّد صالح المازندراني. (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م). شرح أصول الكافي (الطبعة ١). (تحقيق: السيد علي عاشور) بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع.
٣٤. مير سيد علي الحائري الطهراني. (١٣٣٧ ش). تفسير مُقتنيات الدرر. الشيخ مُحَمَّد الاخوندي مدير دار الكتب الاسلامية.
٣٥. ناصر مكارم الشيرازي. (بدون تاريخ). الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل.